

تحويل الخبز إلى دعم نقدي يشعل مخاوف الجوع والفقير بين محدودي الدخل



الثلاثاء 16 يونيو 2026 07:00 م

أعلنت وزارة التموين والتجارة الداخلية في مصر تحديد موعد أول يوليو 2026 لبدء تطبيق منظومة الدعم النقدي المطور على المخازن البلدية في مختلف المحافظات، مع تحويل صرف الخبز المدعم إلى كارت إلكتروني جديد بدلا من النظام العيني الحالي

ويأتي القرار في سياق اقتصادي مضغوط تشهده البلاد مع ارتفاع أسعار الغذاء وتراجع القوة الشرائية، بينما تعيد الحكومة صياغة منظومة الدعم بطريقة يرى مراقبون أنها تنقل عبء الأزمة من الدولة إلى المواطن بشكل مباشر

تحويل الخبز إلى دعم نقدي ييزيد التضخم ومعاناة محدودي الدخل

وبدأت وزارة التموين إبلاغ شعبة المخازن بآليات تطبيق النظام الجديد اعتبارا من يوليو المقبل، على أن يتم صرف الخبز من خلال الكارت المخصص للدعم النقدي بدل البطاقة التموينية التقليدية المعمول بها منذ سنوات طويلة

ويعتمد النظام الجديد على تحويل جزء من الدعم العيني إلى نقدي مباشر يتراوح بين 300 و400 جنيه للفرد شهريا، مع استمرار توزيع السلع الأساسية وفقا لضوابط تحددها الوزارة داخل منظومة التموين الجديدة

وتؤكد الحكومة أن الهدف هو تحسين كفاءة الدعم، لكن التحول السريع من الدعم العيني إلى النقدي يثير مخاوف من فقدان الحماية الفعلية للخبز باعتباره السلعة الأكثر حساسية في ميزانية الأسر الفقيرة

ويرى الخبير الاقتصادي عبد الخالق فاروق أن التحول النقدي في بيئة تضخم مرتفع يؤدي إلى تآكل قيمة الدعم خلال وقت قصير، ما يجعل المواطن يدفع فعليا جزءا أكبر من تكلفة الغذاء دون حماية حقيقية

ويضيف فاروق أن السياسات النقدية في غياب رقابة سعرية صارمة قد تؤدي إلى تحويل الدعم من أداة حماية اجتماعية إلى أداة غير فعالة تتآكل قيمتها مع كل موجة ارتفاع أسعار جديدة

كما تشير دراسة حديثة لمركز بحثي اقتصادي مستقل إلى أن الدعم النقدي في الاقتصادات غير المستقرة غالبا ما يفقد تأثيره خلال أشهر قليلة بسبب عدم ثبات الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية

وبالتالي تتحول المنظومة من حماية مباشرة للخبز إلى رقم مالي قابل للتآكل، وهو ما يعمق الفجوة بين الدخل الحقيقي واحتياجات الأسر اليومية في المدن والريف على حد سواء

وتستهدف الحكومة رفع قيمة الدعم إلى ما بين 1200 و1600 جنيه للأسرة المكونة من 4 أفراد، لكن هذا الرقم يظل مرتبطا بسعر السوق المتغير الذي لا يخضع لضوابط مستقرة

ومع استمرار التضخم الغذائي، يصبح السؤال الرئيسي حول قدرة الدعم النقدي على الحفاظ على نفس كمية الخبز والسلع التي كانت توفرها المنظومة العينية القديمة دون فقدان القيمة الحقيقية

الأزمة ليست تطورا بل تفكيكا لمنظومة الحماية الغذائية

وتبرر وزارة التموين الخطوة بأنها تهدف إلى منح المستفيدين حرية اختيار السلع، لكنها في الواقع تنقل جزءاً من مسؤولية توفير الغذاء من الدولة إلى المواطن في سوق غير مستقر الأسعار

وبحسب آلية التطبيق، سيتم استخدام الكارت الجديد لصرف الخبز المدعم من المخابز البلدية، ما يعني نهاية تدريجية للنظام العيني الذي كان يضمن استقرار سعر الرغيف على مدى سنوات طويلة

وتشير البيانات الرسمية إلى أن النظام القديم كان يوفر الخبز بأسعار منخفضة مدعومة بشكل مباشر، بينما يعتمد النظام الجديد على تحويل مالي قد لا يغطي احتياجات الأسرة عند ارتفاع الأسعار

وترى الباحثة الاقتصادية رانيا السعداوي أن التحول النقدي دون إصلاح هيكل الإنتاج والتوزيع يؤدي إلى زيادة الفقر بشكل غير مباشر، لأن الدعم يفقد وظيفته كشبكة أمان اجتماعي

وتؤكد السعداوي أن تجارب دولية مشابهة أظهرت أن الدعم النقدي في ظل تضخم مرتفع يؤدي إلى تآكل سريع في القوة الشرائية وزيادة الاعتماد على السوق غير الرسمي

وبناء على ذلك يصبح المستفيد في مواجهة مباشرة مع السوق دون حماية سعرية حقيقية، وهو ما يضاعف مخاطر الجوع النسبي حتى مع استمرار وجود الدعم الاسمي

كما أن ربط الخبز بالكارت الإلكتروني قد يخلق فجوات تقنية وإدارية تؤثر على انتظام الصرف، خصوصاً في المناطق الريفية التي تعاني من ضعف البنية التكنولوجية والخدمات المالية

وفي ظل هذه التحديات، لا يظهر أي ضمان واضح لمنع تحول الدعم إلى قيمة رقمية غير كافية أمام ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة والنقل في نفس الوقت، ويعني ذلك أن الإصلاح المعلن قد يتحول إلى إعادة توزيع للفقر بدلاً من تقليصه، عبر تحويل الدعم من سلعة مضمونة إلى رقم قابل للتآكل

الكارت الإلكتروني بين تحسين الإدارة وزيادة هشاشة الأمن الغذائي

وتسعى وزارة التموين إلى استخدام الكارت الإلكتروني كأداة لضبط منظومة الدعم وتقليل الهدر، لكن غياب رقابة صارمة على الأسواق يجعل الأثر الفعلي محدوداً على الأرض، وتشير خطة التطبيق إلى استمرار توفير الخبز والسلع التموينية عبر النظام الجديد، مع منح الأسر حرية أكبر في اختيار احتياجاتها من السوق المحلي

لكن هذا التحول يفترض وجود سوق مستقرة، وهو ما لا ينطبق على الاقتصاد المصري الذي يعاني من تقلبات سعرية حادة وارتفاع مستمر في تكلفة الغذاء الأساسي

ويؤكد الخبير الاقتصادي ممدوح الولي أن أي نظام دعم نقدي يحتاج إلى بيئة تضخم منخفضة حتى يحقق أهدافه، وإلا فإنه يتحول إلى أداة شكلية لا تعالج الفقر الحقيقي

ويضيف الولي أن الاعتماد على التحويلات النقدية في ظل ضعف الإنتاج المحلي يؤدي إلى زيادة الطلب دون زيادة العرض، ما يرفع الأسعار بشكل أسرع من قدرة الدعم على المواكبة

كما أن ربط الخبز بالكارت الإلكتروني قد يفتح الباب أمام مشكلات تشغيلية تتعلق بالبيانات والتحديثات والتوزيع، ما قد يؤدي إلى تعطيل جزئي في وصول الدعم للفئات الأضعف

وبينما تعلن الحكومة أن الهدف هو رفع الكفاءة، يرى مراقبون أن الكفاءة الحقيقية لا تتحقق دون استقرار الأسعار وليس فقط تغيير وسيلة الصرف من الورق إلى البطاقة

ومع استمرار ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً ومحلياً، يصبح الدعم النقدي معرضاً لفقدان قيمته بسرعة، ما يعيد إنتاج نفس المشكلة التي كان يفترض أن يحلها

وفي النهاية، تكشف المنظومة الجديدة أن الحكومة تتحرك نحو تقليص الدعم العيني دون توفير بدائل إنتاجية أو حماية سعرية حقيقية، ما يضر الفقراء أمام سوق مفتوح بلا درع حماية فعلي

ومع دخول يوليو 2026، يجد المواطن نفسه أمام نظام جديد يبدو تقنياً في شكله، لكنه اقتصادياً قد يضيف طبقة جديدة من الهشاشة والفقر الغذائي بدل معالجته